أولاً : الإطار المنهجى

تمهيد :-

يشكل النمو المضطرد فى حجم التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت تحدياً إقتصادياً هاماً على المستوى القومى الذى يتطلب تشخيصاً دقيقاً لمعوقاته وأصبح التبادل التجارى يتم عبر شبكة الإنترنت مما خلق كثيراً من التعقيدات والإشكاليات المحاسبية وذلك لإنعدام المستندات التقليدية التى تثبت صحة البيانات ، نتيجةً لذلك تم التوسع فى مجال ونطاق الخدمات التى تقدمها مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية حيث تعتبر الخدمات التقليدية التى تقدمها أقل ملاءمة لمتخذى القرارات .

تطور مفهوم المراجعة خلال العقدين الأخيرين بشكل جوهرى كإستجابة للطلب المتزايد من الجمهور (المستخدمين) على الدور الواسع لخدمات مكاتب المحاسبة القانونية التى تطورت من المراجعة إلى خدمات التصديق إلى خدمات التأكيد ولم تعد وظائف المراجعة التقليدية كافية للوفاء بدور المراجع فى عالم اليوم والغد الذى يتسم بأنه عالم رقمى يعمل فى ظل ثورة متجددة لتكنولوجيا المعلومات ، ويتأثر بالعديد من المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الحديثة ، حيث لا شك أن العولمة وتدفق المعلومات خلق سوقاً لخدمات موسعة النطاق تقدمها مكاتب المحاسبة القانونية ، ظهور التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية يتطلب تقديم خدمات من المراجعين تواكب هذا التطور المضطرد فيتعين على مكاتب المراجعة تقديم خدمات التأكيد التى تعتبر إمتداد لخدمات المراجعة وإبداء الرأى وذلك لتعزيز الثقة فى التقارير المالية المنشورة على شبكة الإنترنت .

مشكلة البحث :-

يمكن صياغة مشكلة البحث فى مجموعة الأسئلة التالية :-

- هل التقارير التى يقدمها المراجع على صحة المعلومات المحاسبية عند تطبيق التجارة الإلكترونية تضفى الثقة على نتائج أنظمة التجارة الإلكترونية برغم إختفاء الدليل المادى الملموس فى ظل التبادل الإلكترونى للبيانات المالية ؟
- هل تقرير المراجع يعزز الثقة فى التقارير المالية الناتجة من تطبيق التجارة الإلكترونية وتساعد فى تقليل مخاطر التجارة الإلكترونية ومخاطر النشر الإلكترونى ؟
- ماهو المنهج أو الإسلوب الأمثل للمراجعة فى ظل التجارة الإلكترونية الذى يمكن إستخدامه للحصول على أدلة إثبات قابلة للمراجعة والتحقق ؟

أهمية البحث :-

تأتى أهمية البحث من خلال الموضوع الذى نتناوله وذلك بان نشاط التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية أصبح فى نمو مضطرد حيث أصبح العالم قرية صغيرة تحكمها ثورة المعلومات والسودان جزء من ذلك العالم يتأثر بالتقدم الهائل فى تكنولوجيا المعلومات مما جعل من الأهمية بمكان دراسة دور المراجع فى تعزيز الثقة فى التقارير المالية للتجارة الإلكترونية وذلك لحل أى نزاعات ربما تظهر نتيجة التوسع فى إستخدام التجارة الإلكترونية وإزدياد الطلب عليها وفتح لمزيد من الدراسات الأخرى .

أهداف البحث :-

يسعى هذا البحث لدراسة :-

١. دور تقرير المراجع الذى يعتبر إمتداداً لخدمات المراجعة وإبداء الرأى وذلك لتقييم جودة المعلومات عموماً وجودة المعلومات المحاسبية المقدمة عن طريق التجارة الإلكترونية .
٢. إبراز أهمية تقرير المراجع على المعلومات والبيانات المالية المنشورة على شبكة الإنترنت .

فروض البحث :-

يسعى هذا البحث إلى إختبار مدى صحة الفروض الآتية :-

١. التقارير التى يقدمها المراجع على صحة المعلومات المحاسبية فى التجارة الإلكترونية تضفى الثقة على نتائج أنظمة التجارة الإلكترونية .
٢. تقرير المراجع يعزز الثقة فى التقارير المالية الناتجة من تطبيق التجارة الإلكترونية.
٣. المراجعة المستمرة هى الأسلوب الأمثل للمراجعة فى ظل التجارة الإلكترونية التى يمكن إستخدامها للحصول على أدلة إثبات قابلة للمراجعة والتحقق .

منهج البحث :-

وفقاً لأغراض هذا البحث فإن الباحث يتبع المنهج الإستنباطى لتحديد فروض البحث ، والمنهج التاريخى لعرض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث ، المنهج الإستقرائى لإختبار مدى صحة الفروض والمنهج الوصفى التحليلى لتحليل بيانات الدراسة الميدانية .

وسائل جمع البيانات :-

يستخدم الباحث فى جمع مادة البحث البيانات الأولية والثانوية وذلك بإستخدام وسائل جمع البيانات التقليدية المعروفة مثل الملاحظة والسجلات بالإضافة إلى المراجع والمصادر القانونية ذات الصلة من كتب ودوريات وبحوث علمية وندوات .

حدود البحث :-

الحدود المكانية : بنك أمدرمان الوطنى.

الحدود الزمانية : ٢٠٠٦م .

هيكل البحث :-

يشتمل البحث على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة .

- تحتوى المقدمة على الإطار المنهجى للبحث الذى يستعرض فيه الباحث مشكلة البحث وهدفه والفروض التى تم إختبارها والدراسات السابقة .
- الفصل الأول يتناول الإطار النظرى للبحث ويتكون من مبحثين المبحث الأول يشمل مفهوم ومعايير المراجعة وتطورها ، والمبحث الثانى يشمل نشأة وتطور المراجعة .
- الفصل الثانى يتناول دور المراجع فى تعزيز الثقة فى التقارير المالية المستخرجة بواسطة أنظمة التجارة الإلكترونية ويتكون من مبحثين الأول يتناول طبيعة التجارة الإلكترونية وسبل تنفيذها والقضايا المحاسبية المرتبطة بها ، فيما يتناول المبحث الثانى المراجعة فى ظل التشغيل الإلكترونى والتجارة الإلكترونية .
- الفصل الثالث يتناول الدراسة الميدانية وتحليل البيانات من خلال مبحثين المبحث الأول يتناول خلفية تاريخية عن بنك أمدرمان الوطنى والمبحث الثانى تحليل البيانات وإختبار الفرضيات .
- الخاتمة وتشمل أهم النتائج والتوصيات .

ثانياً : الدراسات السابقة :-

سوف يقوم الباحث بتناول الدراسات السابقة التى تناولت مشاكل تنفيذ المراجعة وأثر إستخدام وسائل التقنية الحديثة على نظم المعلومات المحاسبية وإستعراض أهم نتائج وتوصيات تلك الدراسات .

محمد رشاد – ١٩٨١م [١]:-

تناولت الدراسة مشاكل إعداد وتنفيذ برنامج المراجعة الخارجية فى ظل نظم التشغيل الإلكترونى ، الذى يؤثر بطبيعة الحال على عمل المراجع الخارجى . طرح الباحث سؤال عن كيفية أداء العمل الميدانى فى ظل التطور الإلكترونى وماهى المشاكل التى تواجه المراجع الخارجى فى حالة مراجعة البيانات المشغلة إلكترونياً .

تتلخص نتائج الدراسة فى أنه فى حالة مراجعة النظم المحاسبية التى تعتمد على التشغيل الإلكترونى ، لابد أن يكون المراجع ملماً بطبيعة التشغيل الإلكترونى والمشاكل المختلفة التى تمر بها دورة التشغيل ، من مرحلة إعداد المدخلات وتشغيل البيانات وتخزينها إلى مرحلة إعداد المخرجات ، كما ينبغى أن يشارك فى مرحلة تصميم النظم الإلكترونية .

لم توصى الدراسة بدراسة مستقبلية .

عبد الباسط محمد – ٢٠٠٢م [٢]:-

تناولت الدراسة أهمية التجارة الإلكترونية والمزايا التى تتمتع بها . قام الباحث بعرض مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية :-

١. ماهو واقع التجارة الإلكترونية بالسودان – هل هناك وجود للتجارة الإلكترونية فى السودان؟
٢. ماهو حجم الشركات التى تتم صفقاتها عبر التجارة الإلكترونية ؟
٣. هل توجد علاقة بين حجم الشركة والحاجة لإنشاء مراكز معلوماتية لمتابعة التجارة الإلكترونية ؟

---

(١) نقلاً عن أحمد يوسف آدم – أثر الوسائل التقنية الحديثة على أداء المراجع الخارجى – بالتطبيق على ديوان المراجع العام – بحث تكميلى غير منشور لنيل درجة الماجستير فى المحاسبة والتمويل – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ٢٠٠٥م .

(٢) عبد الباسط محمد المصطفى جلال – واقع التجارة الإلكترونية فى السودان – دراسة حالة مجموعة من الشركات – بحث تكميلى غير منشور لنيل درجة الماجستير فى الإقتصاد ، جامعة الخرطوم ، ٢٠٠٢م .

٤. هل الإهتمام بالتجارة الإلكترونية أكثر فى القطاع العام أم الخاص ؟

وتوصلت الدراسة لعدة نتائج من واقع فرضيات الدراسة لعل أهمها :-

١. حجم الشركات التى تتم صفقاتها إلكترونياً يقل عن الشركات التى التى تتعامل بالوسائل التقليدية للتجارة الإلكترونية .

٢. الإهتمام بالتجارة الإلكترونية فى القطاع العام يفوق الإهتمام بها فى القطاع الخاص .

٣. ضعف حجم التجارة الإلكترونية بالسودان وعدم التعرف على كيفية التعامل عبرها .

أهم توصيات الدراسة رفع الوعى الإلكترونى وثقافة الإنترنت وتفعيل التجارة الإلكترونية ، ودراسة أسباب عدم قيام بعض الشركات بإنشاء مواقع على شبكة الإنترنت .

د . محمد توفيق- ٢٠٠٢م [١] :-

الدراسة عبارة عن ورقة تحمل إشارة إلى أهم المشاكل الناجمة عن التجارة الإلكترونية من واقع النمو المضطرد فى حجم التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت التى تمثل تحدياً إقتصادياً هاماً على المستوى القومى يستدعى من الدولة تشخيصاً دقيقاً لمعوقاته وبحثاً سريعاً لسبل حله ، وذلك دعماً للبنية الأساسية لنمو التجارة الإلكترونية وكركيزة أساسية لهدف قومى هو تحقيق معدلات نمو سريع فى حجم الصادرات المصرية .

فى ضوء هذه الإعتبارات تطرح الورقة تصوراً لأهم المشاكل الراهنة للتجارة الإلكترونية وسبل علاجها من وجهة النظر القومية والتى تدور حول ضرورة إعداد البنية التشريعية اللازمة لتأمين ومساندة التطور فى السوق المصرية والعالمية بشأن تنفيذ التبادل التجارى إلكترونياً وذلك عن طريق تشجيع التجارة الإلكترونية لزيادة تنمية الصادرات المصرية .

دعم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وإكمال مشروع الحكومة الإلكترونية وتبنى أسعار مناسبة للمستثمرين والمنشآت الراعية فى إنشاء مواقع للتسوق الإلكترونى على شبكة الإنترنت ، تعميق صناعة تكنولوجيا المعلومات من خلال تأكيد أهمية الإستثمار فى التكنولوجيا بالإضافة إلى تأهيل العنصر البشرى لمواكبة التطور فى تكنولوجيا المعلومات وإزالة المعوقات التطبيقية (الميدانية) للتجارة الإلكترونية مثل كيفية تحصيل الرسوم الجمركية والضرائب على التبادل التجارى الإلكترونى ، وإيجاد أدلة إثبات عصرية قابلة للمراجعة والتحقق سواء لمراقب

---

(١) د . محمد شريف توفيق – تشخيص أهم المشاكل الناجمة عن التجارة الإلكترونية على المستوى القومى وسبل حلها ، ورقة عمل منشورة على الإنترنت موقع :http/mastwitk.tripod.com/sharif.htm ٢٠٠٢م .

Sheriff- twfik@yahoo.com

الحسابات أو عند حدوث خلاف بين المتعاملين من خلال التجارة الإلكترونية ومن أهم توصيات الورقة :-

١. إصدار تشريع مناسب لتنظيم الموقف الضريبى فى ظل إنشاء التجارة الإلكترونية .
٢. أن تصدر نقابة المحاسبين والمراجعين المصرية ما يعرف بخدمات التأكيد كدليل موثق على على صدق المعلومات المنشورة على مواقع التجارة الإلكترونية المصرية .
٣. إنشاء بنك معلومات النقل البحرى وربطه بشبكة كالإنترنت وتطوير المواقع الخاصة بالموانئ والمطارات المصرية .
٤. تطوير تطبيقات محاسبية (عربية) مناسبة للتحاسب على مختلف جوانب التجارة الإلكترونية بحيث يتم ربط مواقع المنشأة بالنظام المحاسبى وتوفير متطلبات الأمن .

د . محمد توفيق– ٢٠٠٣م [١] :-

تناولت الدراسة أثر التجارة الإلكترونية على أنظمة المعلومات المحاسبية عموماً وبصفة خاصة على المصرفية فقط وذلك بدراسة إختيارية على الإستخدام المعاصر للقطاع المصرفى المصرى لوسائل دفع نقود إلكترونية .

أوضحت الدراسة أن تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية عموماً تتم أولاً من خلال أنظمة تبادل البيانات إلكترونياً E D i وثانياً أنظمة التجارة على الإنترنت ، أشارت الدراسة لإرتفاع تكلفة النظام الأول . عرضت الدراسة أساليب المحاسبة عموماً على أعمال التجارة الإلكترونية فى ظل النظام الثانى . أوضحت الدراسة إمكانية تطوير الأدلة الإلكترونية للحسابات ضمن الأنظمة العربية الآلية الحالية ، كما يمكن تطويرها من خلال الأنظمة المحاسبية اللاتينية من خلال مواقع الإنترنت المحاسبية مثل موقع www.peachtree.com . كما أشارت إلى ضرورة تطوير تطبيقات محاسبية عربية مستحدثة عن أعمال التجارة الإلكترونية بحيث تأخذ فى الحسبان إعتباران هما :- (أ) التكامل مع الأنظمة المحاسبية العادية (ب) إستخدام تكنولوجيا XML .

أشارت الدراسة لعدم توافر أى معايير محاسبية دولية أو محلية لتنظيم مجالات (القياس والإفصاح) العمليات المحاسبية التى تتم بوسائل دفع نقود إلكترونية حالياً وذلك بإستثناء المعيار الأمريكى رقم ٩١ الصادر فى العام ١٩٨٦م .

أوصت الدراسة بأن يصدر البنك المركزى المصرى ووزارة التجارة مجموعة من الضوابط

---

(١) د . محمد شريف توفيق – آثار التجارة الإلكترونية على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية – دراسة إختبارية بالتطبيق على إستخدام القطاع المصرفى لوسائل دفع النقود الإلكترونية وخدماتها المرتبطة بأنظمة البنك الفورى (الإلكترونى) – موقع الكاتب على شبكة الإنترنت – سبق ذكره٢٠٠٣م.

والمعايير المنظمة لتنفيذ العمليات المصرفية الإلكترونية والمحاسبية عن مختلف عمليات وسائل الدفع بنقود إلكترونية ، وذلك كإجراء ضرورى مكمل للضوابط الرقابية التى أصدرها البنك المركزى المصرى التى لم تطبق عملياً من جانب البنوك التى تقدم عمليات مصرفية إلكترونية .

قمرزين العابدين – ٢٠٠٤م [١] :-

تناولت الدراسة تأثيرات العولمة على نظم المعلومات المحاسبية فى السودان بالتركيز على بنك السودان وذلك لمعرفة الآثار الناتجة عن تأثيرات العولمة وهى تخطو بشكل ملفت للنظر وبوتيرة سريعة لا يمكن تجاهلها على نظم المعلومات المحاسبية .

تأتى أهمية الدراسة فى إبراز تأثيرات العولمة فى العمل المصرفى وإقتناص الفرص التى تقدمها العولمة فى مجالات التجارة الإلكترونية وتدفقات رأس المال والتكنولوجيا وغيرها .

توصلت الدراسة إلى أن إدخال نظم المعلومات الإلكترونية ساعد فى سرعة الأداء ودقة التنفيذ وبالتالى سرعة إتخاذ القرارات كما ساعد فى تطوير كفاءة الإدارة ، كما أن الإهتمام بتأثير العولمة يشجع على جذب رؤوس الأموال الأجنبية ويزيد من الإستثمارات فى مجال تكنولوجيا المعلومات .

أهم توصيات الدراسة تتمثل فى العمل على تقليل المخاطر الناتجة عن العولمة وإزالة العقبات التى تعوق حرية التجارة ونقل السلع والخدمات .

أحمد يوسف – ٢٠٠٥م [٢] :-

تناولت الدراسة آثار الوسائل التقنية الحديثة على أداء المراجع الخارجى ، تمثلت مشكلة البحث فى أن عدم معرفة المراجع التعامل مع الحاسوب يجعل هنالك صعوبة فى مراجعة الأنظمة المحوسبة ، هدف الدراسة هو معرفة أثر إستخدام الوسائل التقنية الحديثة على عمل المراجع وإيجاد السبل الكفيلة بتطوير نظام المراجعة بما يحقق أهداف المنشأة .

توصلت الدراسة إلى أن إستخدام الوسائل التقنية الحديثة لم يؤثر على مفهوم المراجعة المتعارف عليها إلا أنه أثر على تطبيقها .

أوصت الدراسة بضرورة إيجاد مفاهيم ومعايير مراجعة تتفق ومتطلبات التطور التقنى والبيئة السودانية والإهتمام بالتدريب والإحتفاظ ببعض المستندات المؤيدة من أجل تقليل المخاطر

---

(١) قمر زين العابدين – تأثيرات العولمة على نظم المعلومات المحاسبية – دراسة حالة بنك السودان – رسالة ماجستير غير منشورة فى المحاسبة والتمويل – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ٢٠٠٤م .

(٢) أحمد يوسف آدم – مرجع سابق .

المصاحبة للحاسبات الإلكترونية وضرورة تطوير وتدعيم التجارة الإلكترونية ، كما أوصت ببعض الدراسات المستقبلية التى تتحدث عن مستقبل المراجعة الإلكترونية فى السودان .

هدى الجيلى– ٢٠٠٥م [١] :-

تناولت الدراسة أثر تطبيق التجارة الإلكترونية على النظم المحاسبية بالمنشآت التجارية وأهميتها فى تطوير النظم المحاسبية لترقى لمستوى التجارة الإلكترونية بإدخال الوسائل التقنية الحديثة وتأهيل الكوادر

تهدف الدراسة إلى إبراز دور التجارة الإلكترونية وآثارها على النظم المحاسبية ومعرفة أهم معوقات تطبيقيها فى السودان لتقديم المقترحات المناسبة لها .

توصلت الدراسة لنتائج أهمها أن الشركة التى تم إختبارها بالرغم من إشتراكها فى نقاط التجارة الدولية ولكنها لم تطبق التجارة الإلكترونية بصورتها الحقيقة ، أى بصورة جزئية تمثلت فى الإعلانات وترويج المنتجات ، وعزت عدم التطبيق الكلى للتجارة الإلكترونية إلى بعض المعوقات المتمثلة فى قلة الخبرات بأنظمة التجارة الإلكترونية والمشاكل الخاصة بتأمين المواقع على شبكة الإنترنت وعدم سن القوانين والتشريعات الخاصة بالتجارة الإلكترونية .

أوصت الدراسة بإسراع الخطى وإزالة كافة العوائق التى تقف حجر عثرة أمام تطبيق التجارة الإلكترونية من خلال عقد الندوات والسمنارات كما أوصت بتوفير الحماية اللازمة للعمليات التجارية التى تتم عبر مواقع شبكة الإنترنت وأوصت ببعض الدراسات المستقبلية .

يرى الباحث أن معظم الدراسات السابقة التى تم إستعراضها تحدثت عن تأثير العولمة وبما فيها التجارة الإلكترونية على نظم المعلومات المحاسبية أو الوسائل التقنية الحديثة على أداء المراجع الخارجى كما أوصت الدراسات السابقة بضرورة البحث فى مجال تقليل مخاطر التجارة الإلكترونية .

فى هذا البحث سيتناول الباحث دور المراجع فى تعزيز الثقة فى التقارير المالية المستخرجة بواسطة أنظمة التجارة الإلكترونية وهو مالم تتناوله الدراسات السابقة وذلك لحداثة الموضوع وأهمية التجارة الإلكترونية وإنتشار إستخدام تكنولوجيا المعلومات .

---

(١) هدى الجيلى – أثر تطبيق التجارة الإلكترونية على النظم المحاسبية بالمنشآت التجارية السودانية – دراسة غير منشورة لنيل درجة الماجستير فى المحاسبة ، نظم المعلومات المحاسبية – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ٢٠٠٥م .